

مرسوم بتطبيق الفصل 5 من قانون المالية لسنة 1978  
رقم 1.77 المتضمن الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم  
1.77.372 الصادر في 19 من محرم 1398  
(30 دجنبر 1977).

**مرسوم رقم 2.79.742 بتاريخ 11 من صفر 1400  
(31 دجنبر 1979) بتطبيق الفصل 5 من قانون المالية  
لسنة 1978 رقم 1.77 المتضمن الأمر بتنفيذه الظهير  
الشريف رقم 1.77.372 الصادر في 19 من محرم 1398  
(30 دجنبر 1977)<sup>1</sup>.**

ان الوزير الأول،

بناء على الفقرة II من الفصل 5 من قانون المالية لسنة 1978 رقم 1.77 المتضمن الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.77.372 المؤرخ في 19 من محرم 1398 (30 دجنبر 1977) حسبما وقع تغييرها بالفصل الرابع من قانون المالية لسنة 1980 رقم 38.79 المتضمن الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.79.413 بتاريخ 11 من صفر 1400 (31 دجنبر 1979)؛  
وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 17 من ذي 1399 (8 نونبر 1979).  
يرسم ما يلي:

### الفصل الأول

ان معاملات اعادة التقييم المطبقة على ثمن ومصاريف التملك ونفقات الاستثمارات المنجزة والفوائد المؤداة من لدن المفوت عن قروض تمنحها اجهزة قرض مقبولة لانجاز عمليات التملك والاستثمار المذكورة تحدد كما يلي لتقدير الربح الخاضع للضريبة المفروضة على الارباح العقارية:

عن سنة 1945 والسنوات السابقة:	3 %
عن سنة 1946.....	10.4
.....1947	8,1
.....1948	5,8
.....1949	4,6
.....1950	4,3
.....1951	4

1 - الجريدة الرسمية عدد 3504 مكرر بتاريخ 11 صفر 1400 (31 دجنبر 1979)، ص 3246.

3،4.....	1952
3،3.....	1953
3،6.....	1954
3،4.....	1955
2،9.....	1956
2،6.....	1957
2،5.....	1958
2،5.....	1959
2،4.....	1960
2،3.....	1961
2،2.....	1962
2،8.....	1963
2.....	1964
1،94.....	1965
1،95.....	1966
1،97.....	1967
1،96.....	1968
1،90.....	1969
1،88.....	1970
1،80.....	1971
1،70.....	1972
1،68.....	1973
1،30.....	1974
1،30.....	1975
1،20.....	1976 عن سنة
%1،10.....	1977

1978.....1

## الفصل الثاني

يجوز لوزير المالية ان يحدد سنويا معاملات اعادة التقييم عن السنوات الموالية لسنة 1978 وان يعيد إلى غاية سنة 1946 تقييم المعاملات المنصوص عليها في الفصل الأول اعلاه.

## الفصل الثالث

يسند إلى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من صفر 1400 (31 دجنبر 1979).

الوزير الأول،

الامضاء: المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف:

وزير المالية،

الامضاء: عبد الكامل الرغاي.